الثورة الخميس 22 شعبان 1434 هـ - 12يوليو 2012م العـدد (17404)

في الاحتفال باليوم العالمي للسكان ٢٠١٢م:

التحذير من انفجار سكاني يقضي على الموارد الاقتصادية لليمن في القريب العاجل

■ ،،تغطية /أحمد الطيار

احتفلت بلادنا امس باليوم العالمي للسكان ٢٠١٢م وسط اعتراف حكومي ومجتمعي بتزايد مشكلة التحدي السكاني لليمن إثر تجاوز معدلات النمو السكاني نسبة ٣٪ سنويا الامر الذي ينذر بانفجار سكاني في القريب العاجل .وفيما قال وزير الصحة العامة والسكان نائب رئيس المجلس الوطني للسكان الدكتور احمد العنسي أن بلادنا ممثلة بوزارة الصحة العامة والسكان فازت بجائزة التدخلات الابتكارية في الصحة الانجابية للعام ٢٠١٢م من معهد القادة العالميين للصحة الانجابية التابع لمعهد اسبن للصحة العالمية والتنمية ومنظمة الصحة العالمية نظير تدخلاتها على جميع المستويات في أولويتين هما مراضة ووفيات الامهات ورفع نسبة خدمات تنظيم الاسرة وتقديمها مجانا في المرافق الصحية الحكومية ،ودعا الوزير الى تكثيف الجهود الحكومية خلال الفترة المقبلة للعمل على تخفيض معدل وفيات الامهات في اليمن إذ لاتزال النسبة مرتفعة وفقا للمستوى العالمي كما قال.وبين الوزير أن التخطيط للصحة بشكلها العام امر مهم لكنها على مستوى الصحة الانجابية تبقى الاهم لأن البلد لن تقوم له قائمة عندما تتفاقم مشاكل البطالة والفقر والتي يسببها بالدرجة الاولى ارتفاع نسبة النمو السكاني بدرجة اعلى من النمو في الناتج الاقتصادي للبلد وهذا ما يجعل اليمن على حافة الانهيار الاقتصادي.من جانبه وصف الامين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور احمد علي بورجي الاحتفال الخطابي الكرنفالي بالمناسبة لهذا العام تحت شعار "اتاحة خدمات الصحة الانجابية" بالهام لأن مخاطر المشكلة السكانية في اليمن يتفاقم مقارنة بالعديد من الدول العربية والاقليمية .محذرا من خطورة الانفجار السكاني الذي تعيشه اليمن اليوم في ظل الموارد المحدودة وهو ما يتطلب تفاعل الجميع فالجميع شركاء في التصدي لها كونها قضية وطنية وأثارها تطال الجميع .

وقال الدكتور بورجي : إن الصحة الانجابية مدخل هام لمعالجة النمو السكاني لان اليمن بها ارتفاع في معدل النمو السكاني يتجاوز ٣٪ وهو امر خطير يهدد التنمية ويبعث على القلق فالقضية السكانية قضية امنية بالمقام الاول وبالاقتصاد في كافة المستويات في المقام الثاني من جانبه نبه السيد مارك فاندربرغي ممثل صندوق الامم المتحدة للسكان في اليمن الى ضرورة تكاتف الجهود في اليمن لتفعيل خدمات الصحة الانجابية بكافة مستوياتها مشيرا الى أن هناك دعما لليمن في الجوانب المالية لتعزيز هذا التوجه الاستراتيجي.واشار فاندربرغي الى أن الاستقرار في النمو السكاني عملية طويلة الاجل لن تتحقق الا بمسؤولية من الجميع.مشددا على اهمية التركيز على خدمات تنظيم الاسرة كونها الوسيلة المثلى للاسهم في الحد من النمو السكاني.لافتا الى أن اليمن حققت في السنوات القليلة الماضية تقدما كبيرا فيما يتعلق بتحسين قدراتها على توفير خدمات الصحة الانجابية حيث تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للصحة الانجابية تحت قيادة وزارة الصحة العامة والسكان.موضحا أن الجهات الدولية مستعدة لتقديم المشورة لتنظيم الاسرة بما يعود على اليمن بالفائدة ويسهم في تخفيض معدلات نمو السكان المخيف في الوقت الحاضر .الجدير بالذكر أن التحدي السكاني المتمثل بزيادة معدلات النمو السكاني بنسبة ٣,١٪ سنويا يمثل احدى التحديات الاقتصادية الكبيرة التي تواجه بلادنا حاضرا ومستقبلا .فبالنظر الى التركيبة العمرية للسكان نجد الفئة العمرية تحت سن ١٥ سنة تمثل نحو ١,٠٥ مليون نسمة فيما تمثل الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة نحو٧,٣ مليون نسمة وهذا يعني ان نحو ١٨ مليون نسمة تقل اعمارهم عن ٣٠ عاما يشكلون نحو ٧٥٪ من اجمالي السكان البالغ عددهم حاليا حوالي ٢٤,٣ مليون نسمة حسب الاسقاطات السكانية الصادرة عن البنك الدولي والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة في ابريل ٢٠٠٩م وهو مايدل على ان المجتمع اليمني مجتمع فتي وقاعدته هرمية وهذا الوضع يتطلب زيادة كبيرة في الخدمات الصحية والتعليمية وزيادة فرص العمل حيث تتسع قاعدة السكان الناشطين اقتصاديا ،وبمعدلات تفوق القدرات التشغيلية للاقتصاد الوطني مما يؤدي الى زيادة اعداد العاطلين في السنوات القادمة ويرفع معدل الاعالة في المجتمع بصورة اكبر في ظل استمرار التدني في خدمات البنية التحتية القائمة وتناقص الموارد المالية ومحدوديتها، وهكذا تتشكل الحلقة المفرغة من المشكلات السكانية اذ يجد ٤٦٪ من الاطفال غير ملتحقين بالمدارس والزيادة المتسارعة في عدد الاطفال المستهدفين الذين يجب ان يلتحقوا بالتعليم سوف تؤدي الى زيادة نسبة الاطفال غير الملتحقين بالمدارس وهكذا تتشكل المشكلة الصحية ومشكلة الفقر وهو ما يتطلب تنفيذ استراتيجيات وطنية متكاملة على صعيد السياسات السكانية والتعليمية والصحية وسياسات التشغيل والحماية والشباب والمرأة وغيرها من السياسات القطاعية والمتعلقة بالبنية التحتية مالم فإن حجم المشكلة يتزايد بصورة مستمرة.

تصوير / ناجي السماوي - فؤاد الحرازي

انخفاض ودائع المؤسسات العامة إلى ٧٢ مليار ريال

■ ،،خاص / الثورة

انخفضت ودائع المؤسسات العامة لدى المصارف التجارية والإسلامية في الثلث الأول من العام الجاري إلى٧٢ مليار ريال مقارنة مع ٩٠ مليار ريال في نفس الفترة من العام الماضي .

وأظهرت بيانات إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن ودائع المؤسسات العامة انخفضت بنحو ١٨ مليار ريال .

وكانت ودائع المؤسسات العامة قد سجلت ارتفاعا كبيرا بلغ ذروته في شهر مارس من العام الجاري ٢٠١١م حيث وصلت إلى ١٠٧ مليارات و٧٤٢ مليون ريال غير أنها تراجعت في مايو٢٠١١م إلى ٨٦ مليارا و٣٥٥ مليون ريال .

ورشة لاكساب القيادات العمالية مهارات العمل النقابي

■ كتب/ حسن شرف الدين

لليوم الثاني على التوالي تواصل اللجنة النقابية لعمال وموظفي مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر مع ١١ نقابة إدارية أخرى الورشة التدريبية الأولى لبناء قدرات قيادات اللجان النقابية المنتخبة حديثا والتي تنظمها النقابة العامة للخدمات الإدارية والاجتماعية برعاية مكتب مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية باليمن وبمشاركة ٤٥ قياديا وقيادية من أعضاء الهيئة التنفيذية للجان النقابية المشاركة.

وفي تصريح لـ"الثورة" أوضح رئيس النقابة العامة للخدمات الإدارية والاجتماعية الأخ عبدالله الجبري ان المشاركين تلقوا خلال اليومين الماضيين عددا من المحاضرات تضمنت تاريخ الحركة النقابية والبناء التنظيمي النقابي والحقوق والحريات النقابية والتنظيم النقابي بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية ونظرة نقابية حول الربيع العربي والحوار الاجتماعي في الاتفاقيات العربية والدولية والتشريعات الوطنية والحماية الاجتماعية.

وأضاف الجبري أن الورشة التدريبية تهدف إلى إيجاد قيادة نقابية واعية وقادرة على الإلمام بأعمالها ومهامها النقابية وتطوير الأداء للقيادات النقابية المختلفة في النقابة العامة بالإضافة إلى الارتقاء بمستوى العمل النقابي القيادي باتباع مبادئ التخطيط والتنظيم لإدارة العمل النقابي في قطاع الخدمات الإدارية والاجتماعية وتعزيز دوره في الحياة السياسية والاقتصادية وإكساب المشاركين المهارات الأساسية للعمل النقابي.

رأي اقتصادي

السياسة النقدية اساس الاقتصاد

احمد ماجد الجمال

■ ،،في الوقت الحاضر تعتبرالسياسة النقدية أيا كان مظهرها الركيزة الأساسية للاقتصاد فانها تختصر في تصحيح عرض النقود بما يحقق توليفة ما من التضخم واستقرار إجمالي الناتج المحلي وتلعب الدور الأكبر في تحقيق التوازن للاقتصاد وضبط ايقاعه وأدائه ولاسيما ودورها يزداد كلما تعمقت الشفافية والإفصاح لكل السياسات والإجراءات التي تتخذها للتمكين من ضبط عرض النقود او التوسع النقدي لتعبر عن حقيقة تماشي حاجة الاقتصاد وهو هدف البنك المركزي في ممارسته رقابة النقد.

من المشهود أن عرض النقود قد يؤثر في الإنتاج الفعلي للسلع والخدمات بسبب أن السياسة النقدية تمثل أداة فعالة للسياسات من اجل بلوغ الأهداف المتعلقة بكل من التضخم والنمو.

ففي حالة الركود ينخفض الاستهلاك والتصدير والإنتاج مما يؤدي إلى توقف الاستثمار وتجميد قدرات جديدة باختصار يحدث انخفاض في الطلب الكلي الأمر الذي يفرض أن يتم مواجهته بسياسة تميل لمناهضة الاتجاه الذي يسير منه الاقتصاد وغالباً ما تكون السياسة النقدية أداة رئيسية مختارة لمواجهة التقلبات الدورية والفجائية بكونها أيضا الأداة الفعالة لإدارة الطلب الكلي مع أن هناك أدوات اقتصادية أخرى تتمثل في سياسة المالية العامة (الضرائب/النفقات) لكن ما يعيب هذه السياسة أنها تأخذ وقت للتطبيق لطبيعتها لأنها تقر بالقوانين التي تصدر عن السلطة التشريعية وكل سياسة وإجراء مالي جديد يصعب إقراره وإلغاء السابق فوراً واحتمال عدم استجابة جمهور المجتمع بالشكل المقصود كالتخفيضات والتسهيلات الضريبية أو العكس.

الأمر المؤكد ان تؤدي سياسة التوسع في الإنتاج والتشغيل الغرض المنشود لكنها ستدفع بزيادة العرض النقدي التي تؤدي إلى زيادة الأسعار مع اقتراب الاقتصاد من الإنتاج بكامل طاقته وفي نفس الوقت زيادة الطلب الذي سيلقي ضغوطاً على تكلفة المدخلات مما يؤدي إلى زيادة اكبر في الأسعار وارتفاع التضخم لسقف أعلى وكذا توقعات الأفراد ترتفع مما يجعل من الصعب تخفيض التضخم "وهي مشكلة عدم اتساق زمني" كنتيجة غير مرغوبة ويجب تحاشيها بالتوازن بين أهداف الأسعار والإنتاج لذا تعتبر السياسة النقدية ببساطة خط الدفاع الأول (ورمانة الميزان (في وزن وتثبيت الاقتصاد في كل الفترات الدورية والأحوال.

ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع والائتمان والعكس في حالة التوسع فانة يقوم بخفض معدل إعادة الخصم (عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي تقديم القروض وخصم الأوراق للبنوك التجارية) حتى يتسنى للبنوك التوسع في عملية منح الائتمان وهو مايطلق علية التيسير الكمي والائتماني شريطة ان تقوم تلك البنوك بتقدير سعر الخصم وفي نفس الاتجاه وأن يكون الطلب على القروض حساسا للتغير في سعر الفائدة وضخ نقد جديد في الاقتصاد وتنشيط الدورة الاقتصادية مقابل ذلك يحصل البنك المركزي على احتياطيات إضافية وهي الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي نتيجة لنمو عرض الودائع ويرتفع حجم الميزانية العمومية للبنك المركزي ،ولان قياس الارتباط بين النقود والأسعار أصعب مما كان في الأزمنة السابقة فقد تتحول الكثير من السياسات النقدية إلى التضخم كهدف لها من اجل تحقيق النمو والتشغيل وزيادة العروض النقدية وتخفيض سعر الفائدة كسياسة تليين وتؤكد الوقائع بان استقلال البنك المركزي يرتبط بتراجع التضخم وزيادة استقراره.

**ومن ذلك تاتي الأهمية الفعلية لمرونة السياسة النقدية وتصبح ضرورية في التعاطي مع مجريات الاقتصاد لقدرتها أكثر من غيرها في تغيير الاتجاهات وتعي البنوك أهمية دورها الكبير في المساهمات والاستثمار والتنمية وتشجيع الادخار والطلب على الإيداع لدى الشريحة الأهم بين فئات المودعين وهي القطاع العائلي ،وبارتفاع معدل الودائع بالعملتين المحلية والأجنبية وسعر فائدة متوازنة تلعب دورا اكبر داخل الجهاز المصرفي وفي وضع اتجاه البنوك بتعبئة الودائع دون مخاوف من ارتفاع تكاليف الأموال وهو ما يجعل من خطوات البنوك تجاه زيادة العائدات خطوة محسوبة تستحق عناء التجربة كون الأدوات الكمية للسياسة النقدية سعر الخصم(سعر الفائدة)والتيسير الائتماني من شانه تقريب السياسة النقدية مع سياسة الاستثمار الداخلي والخارجي وفي نفس الاتجاه استخدام الأدوات الكيفية كتأطير الائتمان (تحديد سقوف القروض)وتخصيص التمويل للقطاعات الأكثر حيوية وبأعلى جودة وخصائص محددة تكون أساسا لضمان تدفق التمويل القطاعي وأنشطتها التجارية والتنموية المستهدفة وتقديمه بما يوافق الاحتياجات والتوقعات. و إلغاء حرية التقدير والاعتماد على قاعدة بيانات ومعلومات صحيحة موحدة ومصادق عليها وعلى أعلى مستوى التي يمكنها ان تستوعب الأداء الاقتصادي والتغيرات الهيكلية والمؤسسية وذلك لأجل التعرف على التطور التنموي والأداء الكلي للاقتصاد والتطورات التي تتصل بمستويات عرض النقود،ميزان المدفوعات،الميزان التجاري،تدفقات الموازنة العامة ثروة الحكومة،التضخم،البطالة،السكان،الأسعار ،الدخول،الإنتاج.... والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية وتساعد على وضع السياسات والخطط الاقتصادية وكل من يدرك آلية اقتصاد اليوم ومضمون استثمار المعلومات والتطورات التقنية ينفض عن كاهل اقتصاده سمات عدم دقة البيانات والمعلومات أو ظهور تشوهات كلية وقطاعية تكبل مسيرة التغير وتساهم في تعثر التحول والنمو ولاتقدر على مجاراة المتغيرات ،ومعيار الحجم في الاقتصاد الحديث يختلف عن معايير الحجم في أنماط الاقتصاد القديم الذي جاء كنتيجة حتمية لثورة المعلومات وفتح آفاقاً غير محدودة وشكل مناخاً استثمارياً واسعاً تجاوز عقبات الحدود وحطم أسوارها المنيعة وصاغ نمطاً إنتاجيا حديثاً فرض اسلوبه بقو ة وتسارع وجسد المفهوم المادي للعولمة.

باحث بوزارة المالية